PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**16-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE:	**Minister of Petroleum: Every 10 piaster increase in the USD exchange value raises subsidy bill by EGP 2.5 billion annually**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Ahmed Ismail**

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

«البترول»: كل ١٠ قروش زيادة فى الدولار ترفع فاتورة الدعم ٢,٥ مليار جنيه سنويا

■ خفض الجنيه يرفع فاتورة دعم المواد البترولية ٣,٧٥ مليار جنيه على الأقل خلال الربع الأخير

كتب ـ أحمد إسماعيل:

سيؤثر قرار البنك المركزى برفع قيمة الدولار مقابل الجنيه المصرى، بنحو ١٤,٢٠٪، من خطة وزارة البترول لتوفير نحو ٦ مليارات جنيه من فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية العام المالى الحالى، والتى كانت مبنية على الاستفادة من انخفاض أسعار النفط عالميا، وفقا لما أوضحه مصدر مسئول بالهيئة العامة للبترول، فضل عدم ذكر اسمه.

«كل ١٠ قروش زيادة فى قيمة الدولار مقابل الجنيه، تكلف الدولة نحو ٢,٥ مليار جنيه إضافية فى فاتورة دعم المواد البترولية سنويا»، أوضح المصدر، مضيفا أن الزيادة الأخيرة فى قيمة الدولار يتوقع أن ترفع فاتورة الدعم بنحو ١٥ مليار جنيه سنويا.

ووفقا لهذه الأرقام، سترتفع قيمة فاتورة دعم المواد البترولية خلال الربع الأخير من العام المالى الحالى الذى يبدأ فى أبريل المقبل، بنحو ٣,٧٥ مليار جنيه.

وكان طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، قد أشار خلال الفترة الماضية، إلى أن انخفاض أسعار النفط العالمية، سيقلص الدعم الذى تقدمه الدولة للمواد البترولية بنحو ٦ مليارات جنيه ليصل إلى ٥٥ مليار جنيه، من الدعم المستهدف عند ٦١ مليار للسنة المالية الحالية ٢٠١٥ـ٢٠١٦.

وخسرت عقود خام برنت القياسى أكثر من ٧٠٪ من قيمتها منذ منتصف ٢٠١٤، ثم انخفضت انخفاضات متتالية كبيرة، حتى وصل سعر برميل خام برنت إلى نحو ٣٠ دولارا خلال الشهر الماضى.

وقدرت الحكومة فى موازنتها للعام المالى الحالى، متوسط سعر برميل البترول عالميا بنحو ٧٠ دولارا للبرميل.

وكان البنك المركزى، قد خفض سعر العملة المحلية بمقدار ١,١٢ جنيه مقابل الدولار، ليصل سعر العملة الأمريكية فى البنوك المحلية إلى ٨,٩ للشراء، و٨,٩٥ للبيع.

وقد انخفضت فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية النصف الأول من العام المالى الحالى، بنسبة ٤٢,٢٪ لتصل إلى ٢٦ مليار جنيه، مقابل ٤٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى الماضى، فيما بلغت فاتورة دعم المواد البترولية خلال العام المالى المنتهى ٢٠١٤/٢٠١٥، نحو ٧١,٥ مليار جنيه، مقابل ١٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

وكان الملا قد صرح فى وقت سابق من الشهر الحالى، بأن فاتورة واردات مصر من المواد البترولية انخفضت إلى ٤٠٠ مليون دولار شهريا من ٦٥٠ مليون دولار أى بنحو ٣٨,٥٪ شهريا مع تراجع أسعار النفط العالمية.

وتسعى الحكومة إلى تحرير أسعار المواد البترولية خلال خمس سنوات، حيث رفعت أسعار الوقود خلال بداية شهر يوليو من العام قبل الماضى، بقيم تتراوح ما بين ٧٠ قرشا و٧٥ قرشا، وزاد سعر لتر بنزين ٨٠ بنحو ٧٠ قرشا ليصل إلى ١,٦٠ جنيها للتر، كما زاد سعر لتر السولار بنفس القيمة ليصل إلى ١,٨٠ قرش للتر، فى حين ارتفع سعر لتر بنزين ٩٢ بقيمة ٧٥ قرشا ليصل إلى ٢,٦٠ قرش.

كما رفعت أسعار المازوت لمحطات الكهرباء لتصل إلى ٢٣٠٠ جنيه للطن، وزاد سعر المازوت للاستخدام فى الصناعات الغذائية إلى ١٤٠٠ جنيه للطن، والمازوت لاستخدام مصانع الإسمنت ٢٢٥٠ للطن، والمازوت لاستخدام قمائن الطوب ١٩٥٠ للطن.